الحلال و الحرام
في المعاملات في البورصة

إعـــداد

دكتـــور/ حسين حسين شحاتة
الأستاذ بجامعة الأزهر
خبير استشاري فى المعاملات المالية الشرعية
والمشرف على موقع دار المشورة للاقتصاد الإسلامى
www.Darelmashora.com
E.M: Darelmashora@gmail.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هناك ثوابت تحكم استقرار المعاملات في البورصات والنهوض بها بصفة عامة من أهمها ما يلي:

١- تأمين رأس المال ضد المخاطر العالية الجسيمة التي تهدده، والتي يطلق عليها مخاطر الأزمات ، فكلما زادت المخاطر في مكان ما أو في سوق ما انتقل المال إلى المكان الآمن وإلى السوق المستقرة ويقال: "إن رأس المال جبان" وتسعى كافة الدول بوضع التشريعات التي تأمن رأس المال ضد هذه المخاطر الجسيمة غير العادية.

٢- وجوب استقرار المعاملات في السوق، ويقصد بذلك عدم حدوث تذبذبات غير عادية مفتعلة في الأسعار أو حدوث تغيرات شاذة في سلوكيات المتعاملين، وتسعى كل الدول بوضع لوائح وإصدار تعليمات وقرارات بما تحافظ على الاستقرار والانسيابية بدون قلاقل والتصدي للسلوكيات السيئة.

٣- المصداقية والشفافية وتجنب الإشاعات الكاذبة التي يروجها البعض لإحداث سلوكيات غير أخلاقية مما يسبب إضراراً بالمتعاملين، وهذا يتطلب وجود نظام معلومات عن البورصة يزود المتعاملين بالبيانات والمعلومات الصادقة والأمينة وتكذيب الإشاعات المغرضة.

٤- القوانين والتعليمات والقرارات الحكومية ذات العلاقة بمعاملات البورصة والتي تهدف إلى تحقيق الأمن والاستقرار والسلامة والتصدي للمعاملات والسلوكيات السيئة، ويكون ذلك من خلال أجهزة المتابعة وتقويم الأداء والتطوير إلى الأفضل.

٥- المؤسسات المالية القوية التي تغذي المتعاملين بالائتمان والسيولة لتنفيذ العمليات في إطار القوانين والقرارات الحكومية ومنها البنوك وصناديق الاستثمار وما في نحوها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٦- مؤسسات الوساطة المالية (شركات السمسرة)التي تقوم بتنفيذ المعاملات في البورصة وتقدم البيانات والمعلومات الصادقة والأمينة إلى المتعاملين للاسترشاد بها في اتخاذ القرارات الرشيدة والتي تعمل تحت إشراف ورقابة إدارة البورصة.

وهذه المقومات وغيرها تساهم في تحقيق المقاصد المرجوّة من البورصة ومنها المساهمة في التنمية الاقتصادية، وعندما تنهار أحد أو بعض هذه المقومات يحدث خللاً وانهياراً وخسائر جسيمة للمتعاملين وللاقتصاد وهذا ما حدث في مصر خلال وبعد الثورة على النحو الوارد تفصيلاً في البنود التالية.

تقييم واقع البورصة المصرية

لقد ساد جو من التوتر والخوف والذعر للمتعاملين في البورصة مع بداية الثورة مما أدى إلى هبوط حاد في الأسعار وحدوث خسائر جسيمة، مما أدى إلى صدور قرارا بإيقاف التعامل فيها وتوقع أن يزيد ذلك بعد إعادة فتح باب التعامل فيها ومن مظاهر ذلك ما يلي:

- انتشار الشائعات غير المنضبطة بأن الأسعار سوف تنهار أكثر وأكثر وهذا أدى إلى مزيد من الخوف.
- عدم الاستقرار في التعاملات وحدوث خللاً بين الطلب والعرض وهرولة بعض المستثمرين ولا سيما الأجانب إلى التخلص من بعض الأوراق المالية التي عندهم فيزداد العرض عن الطلب فتنخفض الأسعار.
- ارتفاع معدل المخاطر بسبب استمرار الأحداث مما أدى إلى إحجام المؤسسات المالية مثل البنوك عن تقديم الائتمان المطلوب إلى المتعاملين في البورصة وغيرهم.
- تخبط في القرارات المالية والاقتصادية الحكومية.
- انخفاض في أسعار العملة المصرية مقابل العملات الأجنبية مما أدى إلى زيادة خوف المتعاملين في البورصة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قيام بعض شركات الوساطة المالية التي كانت تتعامل بنظام الهامش (المارجن) ببيع الأوراق المالية الموجودة لديها لتقليل الخسائر.

- تفضيل بعض المستثمرين الاحتفاظ بأموالهم في صورة سيولة واكتنازها خوفاً من المستقبل.

ولكن ماذا بعد؟ بمعنى كيفية حماية المستثمرين والاقتصاد المصري في التعاملات في البورصة؟ هذا ما سوف نتناوله في البند التالي.

- كيفية حماية البورصة والنهوض بها لدعم الاقتصاد؟

لقد انتاب المستثمرون الخوف من المستقبل، وماذا يجب أن تقوم به الحكومة لإنقاذ البورصة من تداعيات هذا الخوف والنهوض بها، يقترح ما يلي:

- <u>أولاً على المستوى الحكومي</u>

نوصي الحكومة بالآتي :

- قيام الحكومة باستخدام جزءاً من فائض السيولة لديها إن وجد بالدخول في السوق لشراء بعض الأوراق المالية لشركات قطاع الأعمال العام وما في حكمها.
- قيام بعض البنوك الوطنية بعد موافقة البنك المركزي بشراء بعض الأوراق المالية ذات الأهمية النسبية للاقتصاد المصري بضوابط فنية.
- قيام بعض البنوك الوطنية بتقديم بعض التسهيلات لبعض المستثمرين المصريين للقيام بشراء أوراق مالية معينة.
- أن تصدر الحكومة بعض القرارات الوزارية بتقليل حجم صفقات المعاملات في البورصة للحد من عمليات العرض، وإعطاء بعض الحوافز المالية للتعامل في البورصة مثل: إلغاء بعض الرسوم لفترة معينة وتساهم هذه الآليات في استقرار المعاملات نسبياً في البورصة وإعادة الثقة في التعامل فيها وتقليل حدة الانخفاض في أسعار الأوراق المالية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وإذا ما رأت الحكومة المزيد من الانهيار في الأسعار يجب إصدار قرارات لإيقاف التعامل مرة أخرى لحين إعادة تنظيم الأعمال.

ثانياً: على مستوى المستثمر المصري

التوصية بالآتي:

- عدم قيام المستثمر المصري بالتخلص فوراً مما لديه من أوراق مالية وذلك للمحافظة على استقرار الأسعار وهذا لمصلحته ولمصلحة الوطن.
- يقوم المستثمر المصري بشراء أوراق مالية من المستثمرين الأجانب ليوازن بين زيادة العرض وقلة الطلب، ولمزيد من الصبر سوف يربح في المستقبل.
- يختار المستثمر المصري الأوراق المالية ذات الأهمية النسبية لدعم الاقتصاد المصري ذات العلاقة بالشركات الإنتاجية التي تعمل في نشاط الضروريات والحاجيات ، مثل الغذاء والملبس والمسكن والعلاج والتعليم وكل ما يحقق أمن الحاجات الأصلية للمعيشة.

ثالثا : على مستوى المستثمر العربي والإسلامي

التوصية بالآتي :

- - عدم التخلص مما لديه من أوراق مالية حتى لا يسهم في زيادة العرض وإحداث خسائر.
- - يحل المستثمر العربي والإسلامي محل المستثمر الأجنبي في شراء بعض الأوراق المالية الاستراتيجية.
- - أن تتعاون المؤسسات المالية العربية والإسلامية بإنشاء صندوق استثمار خاص بدعم بورصة مصر.
- - أن تقوم المؤسسات المالية الإسلامية على مستوى العالم بدعم الاستثمارات في البورصة وذلك في الأوراق المالية التي تتوافق مع معايير الإستثمار الإسلامي ، ومن هذه المؤسسات على سبيل المثال ما يلي :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- البنوك الإسلامية .

- شركات الإستثمار الإسلامية.

- شركات التأمين والتكافل الإسلامية .

- مؤسسات الوقف الخيرية .

ويحكم ذلك قول الله يبارك وتعالى : "وتعاونوا على البر والتقوى " ، وقوله عز وجل : " إن هذه أمتكم أمة واحدة و أنا ربكم فاعبدون " ، وقول الرسول صلى الله عليه وسلم :" مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم كمثل الجسد الواحد إذا إشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى " (مسلم) .

- توصيات ونصائح للمتعاملين في البورصة

لقد قامت بعض الجهات والمؤسسات الإعلامية بحث المصريين بالدخول إلى البورصة ليساهموا في حمايتها والنهوض بها لدعم اقتصاد مصر، وهذا توجه محمود ووطني، وفي هذا المقام نعرض مجموعة من التوصيات والنصائح الشرعية والفنية للمستثمر الوطني حتى يتحقق ما ينشده من مقاصد وطنية عظيمة، منها ما يلي:

١) - اختيار الأوراق المالية لشركات وطنية تعمل في الحلال الطيب وبعيدة عن الحرام والخبائث حتى تدعمها، ولتطهير البورصة من المعاملات المحرمة.

٢) - يكون أولوية التعامل في الأسهم العادية للشركات الإنتاجية في مجال الضروريات والحاجيات والتي تساهم في تحقيق الحاجات المعيشية الضرورية لأكبر عدد من محدودي الدخل مثل شركات الإنتاج الزراعي والحيواني والأدوية والأعلاف وما في حكمه.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- يكون أولوية التعامل في الأسهم العادية للشركات الإنتاجية الكبيرة التي تساهم في المشروعات القومية والاستراتيجية لبناء اقتصاد مصر ومنها على سبيل المثال: شركات الحديد والصلب وشركات الاستصلاح الزراعي وشركات الأدوية، وشركات البنية الأساسية، وما في حكم ذلك.

٣) - تجنب التعامل في أسهم الشركات التي تساهم في الفسوق والمجون واللهو غير المشروع والتحلل الأخلاقي وما في حكمها ومن أمثلتها على سبيل المثال: شركات التجارة في الخمور والمدمنات والدخان والقمار والبغاء والتي لا تساهم في التنمية الاقتصادية الفعلية.

٤) - أن تكون طريقة التعامل في البورصة بأسلوب : التعامل النقدي أو بالتقسيط الذي لا يتضمن ربا، وتجنب التعامل بنظم المارجن أو الاختيارات أو المستقبليات لأنها من النظم العالية المخاطر كما أنها غير جائزة شرعاً.

٥)

وخلاص القول : إن حث الأفراد والمؤسسات المالية والحكومية والعربية والإسلامية بالتعاون مع مصر لحماية البورصة المصرية والنهوض بها وبالتالي حماية الإقتصاد المصري وحماية ثورة مصر ودعم مطالبها المشروعة يدخل في نطاق : التعاون على البر والتقوى والتكافل الإقتصادى والإجتماعي ، والقاعدة الشرعية " ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب " ، ويجب الإلتزام بالضوابط الشرعية التي وضعها الفقهاء للتعامل في البورصة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الخلاصة

نخلص من هذه الدراسة الموضوعية المبسطة إلى مجموعة من الثوابت الهامة للنهوض بالبورصة المصرية من أهمها ما يلي:

أولاً : من مسئولية الحكومة المصرية الرقابة الفعالة وحماية البورصة من كافة السلوكيات السيئة للمتعاملين الذين يفسدون ولا يصلحون (وبصفة خاصة شرذمة النظام السابق)، من هذه السلوكيات: الإشاعات الكاذبة، استغلال النفوذ السياسي، المقامرات (الميسر)، السيطرة وقيادة المعاملات لمصلحتهم.

ثانياً: حث المستثمرون الوطنيون والبنوك الوطنية على الدخول الوطنية في البورصة للشراء وزيادة الطلب وعدم التخلص مما لديهم الآن وذلك لتحقيق بعض التوازن النسبي بين العرض والطلب، وأن يتم التركيز على الأوراق المالية للشركات الإنتاجية المؤثرة في الاقتصاد والتنمية.

ثالثاً: تجنب التعامل بنظم الهامش (المارجن) والاختيارات والمستقبليات ذات المخاطر العالية، كما أنها محرمة من المنظور الشرعي.

رابعاً: يجب على شركات الوساطة المالية بالالتزام بالقيم الأخلاقية ومنها: الأمانة والصدق والشفافية والتيسير والولاء للوطن وما في حكم ذلك حتى تكون عوناً للحكومة وللمؤسسات المالية وللمستثمرين في النهوض بالبورصة حتى تسير في طريق الأمان، وهذه مسئولية وطنية.

والله يقول الحق وهو يهدي السبيل

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس المحتويات

مقومات استقرار التعامل في البورصة ٢

تقييم واقع البورصة المصرية ٣

- كيفية حماية البورصة والنهوض بها لدعم الاقتصاد؟ ٤

- توصيات ونصائح للمتعاملين في البورصة ٦

- الخلاصة ٨

فهرس المحتويات ٩

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com